الاقتصادية الصباح
العدد 1720 - السنة السادسة
الاحد 20 المحرم 1435 - الموافق 24 نوفمبر 2013
Sunday 24 November 2013 - No.1720 - 6th Year

برميل النفط الكويتي يستقر عند مستوى 104.95 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1.26 دولار ليستقر عند مستوى 104.95 دولارات للبرميل في تداولات أمس الجمعة مقارنة بـ 103.69 دولارات للبرميل في تداولات يوم أمس الأول.
وتأثرت اسعار النفط في الاسواق العالمية بتضاؤل التوقعات لانفراجة وشيكة في المحادثات بشأن برنامج ايران النووي على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ايران والقوى العالمية الست الكبرى أمس الجمعة للتغلب على خلافات تعطل التوصل الى اتفاق مؤقت.
وأغلقت عقود خام القياس الاوروبي مزيج برنت مرتفعة حوالي دولار يوم أمس لكن اسعار الخام الامريكي تراجعت وهو ما تسبب في اتساع الفارق بين اسعار برنت وخام القياس الامريكي غرب تكساس الوسيط إلى أكثر من 16 دولارا وهو أعلى مستوى في ثمانية أشهر.
وأنهت عقود برنت تسليم يناير جلسة التداول مرتفعة 97 سنتا بنسبة 0.88 في المئة لتسجل عند التسوية 111.05 دولارا للبرميل في حين اغلقت عقود الخام الامريكي الخفيف منخفضة 60 سنتا او 0.63 في المئة لتصل الى مستوى 94.84 دولارا للبرميل.

متأثراً بعمليات البيع التي تركزت على الأسهم الصغيرة والقيادية

«بيان»: انخفاض نسبة التداولات في سوق الكويت بنسبة 0.79 في المئة

■ الكويت ستشهد تباطؤاً ملحوظاً خلال العام الحالي

نشاط التداول

نشاط السوق	الأسبوع السابق	الأسبوع قبل السابق	التغير%
الكمية	1,171,126,415.00	1,218,666,137.00	-3.90%
القيمة	135,163,529	119,021,968	13.56%
الصفقات	23,972	32,488	-26.21%

مقارنة

■ الدول الخليجية تواجه تحديات اقتصادية عالمية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أغلقت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي مسجلة تراجعا لمؤشراتها الثلاثة، إذ أنهى المؤشر السعري تداولات الأسبوع منخفضا بنسبة 0.79 في المئة متأثرا بعمليات البيع التي تركزت على الأسهم الصغيرة والقيادية على حد سواء، كما انخفض كل من المؤشر الوزني بنسبة 0.80 في المئة ومؤشر كويت 15 بنسبة 1.22 في المئة .

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، فقد صدر مؤخرا تقرير أعده خبراء في صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر الماضي بعنوان « الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي»، حيث تناول التقرير التحديات التي تواجه البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية، والعوامل التي تؤثر على أسواق النفط العالمية في الوقت الحاضر، آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسات الاقتصادية الكلية لمواجهة التطورات الاقتصادية، والتحديات التي تواجهها المنطقة لتوفير فرص عمل في القطاع الخاص للشباب المتزايد العدد.

وتابع التقرير هذا وقد توقع التقرير أن تشهد دولة الكويت، بالإضافة إلى غيرها من دول الخليج العربي، تباطؤا ملحوظا في النشاط الاقتصادي خلال العام 2013 مقارنة بعام 2012 بسبب تقليص إنتاجها النفطي في مطلع هذا العام، بالرغم من ارتفاعه مجددا في الأشهر الأخيرة، متوقعا معاودة ارتفاع الإنتاج في عام 2014. كما أشار التقرير إلى أنه بالرغم من تقلص عجز المالية العامة للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 50 في المئة من دول الخليج العربي بسبب تراجع نمو الإنفاق الحكومي، إلا أنه اتسع في الكويت وعدد من دول الخليج بسبب تباطؤ توسع القطاع غير النفطي وتأخر تنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبيرة ونمو الإنفاق الحكومي في ظل اتباع سياسة توسعية للمالية العامة.

وبين كما ذكر التقرير أن الضعف النسبي للنمو غير النفطي وبطء تنفيذ المشروعات الرأسمالية العامة أدى إلى الحد من الإقراضات في الكويت: فعلى الرغم من تمتع المصارف المحلية بمستوى جيد من رأس المال وأخذها مخصصات كافية للقروض المتعثرة، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في ميزانياتها من 11.5 في المئة إلى 5.2 في المئة خلال الأعوام 2009-2012 . إلا أن قطاع شركات الاستثمار ما زال معرضا لمخاطر التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية والعقارية على المستويين العالمي والإقليمي.

وأشار عرض التقرير أهم المخاطر والتداعيات التي تواجه المنطقة عالميا ومحليا، ومدى انعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أشار إلى أن هبوط أسعار النفط، بسبب المؤثرات العالمية، قد يتراوح بين 7 في المئة 20- في المئة ، مما سيؤدي إلى مواجهة الأرصدة المالية العامة في جميع البلدان، عجزا في عام 2018 وستنخفض كذلك أرصدة الحساب الجاري، مشيرا إلى ردود أفعال السياسات في مواجهة التحديات التي قد تنشأ من عدم اليقين المحيط بالبيئة العالمية نظرا للهوامش الوقائية الكبيرة التي تراكمت في السنوات الأخيرة، متوقعا زيادة ارتفاع عجز المالية العامة غير النفطي في الكويت هذا العام، حيث تواجه البلاد عجزا غير نفطي في المالية العامة أعلى من المستوى الذي يتسق مع توزيع الإيرادات النفطية على نحو يحقق العدالة بين الأجيال، مؤكدا على ضرورة التركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو التدفقات الجارية، وخاصة أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

وقال الجدير بالذكر أن من أبرز التحديات التي تواجه السياسات في معظم دول الخليج، كما ذكر التقرير، توفير فرص عمل للعدد المتزايد من الشباب، حيث يعمل معظم المواطنين في القطاع العام، مع ضرورة التوقف عن تقديم الدعم للوظائف والأجور في القطاع العام التي تعمل بشكل معاكس لأهداف إصلاحات سوق العمل الجارية التي ترمي إلى زيادة الحوافز لالتحاق المواطنين بالعمل في القطاع الخاص، خصوصا بعد انخفاض الإنتاجية وتدني مستوى حساسية توظيف المواطنين للنمو الاقتصادي، مما يحث على رفع مستوى جودة التعليم، وزيادة القدرة التنافسية للمواطنين في سوق العمل بالقطاع الخاص، حيث تأتي الكويت في مراكز متأخرة نسبيا في مؤشري القدرة التنافسية الكلية ومزاولة الأعمال.

مؤشرات السوق		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
الأسبوعية	الأسبوع السابق	7,811.81	456.00	1,069.54
	الأسبوع ما قبل السابق	7,931.74	459.69	1,082.72
	التغير	-119.93	-3.69	-13.18
	%	-1.51%	-0.80%	-1.22%
السنوية	السنة السابقة	7,946.1	467.96	1,028.91
	التغير	-134.29	-11.96	40.63
	%	-1.69%	-2.55%	3.95%

مؤشرات السوق

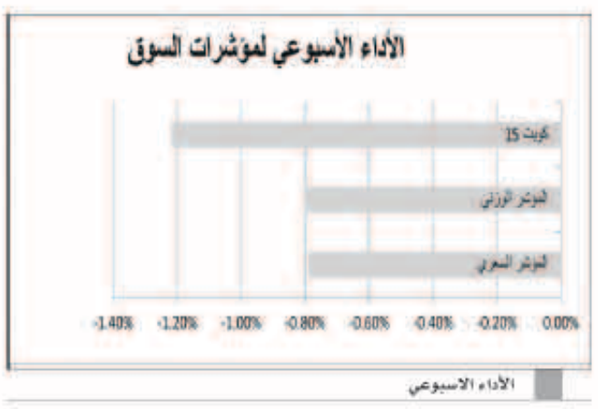

الأداء الاسبوعي

وبين هذا وقد أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات ثالث أسبوع من شهر نوفمبر، مسجلا تراجعا جماعيا لأداء مؤشراته الثلاثة، ليغلق دون مستوى 7900 نقطة، وذلك على وقع المضاربات السريعة التي عادت لقيادة السوق مرة أخرى؛ حيث شهد السوق في أغلب الجلسات اليومية أداءً غلب عليه التذبذب، متأثرا بعمليات جني الأرباح السريعة التي تمت على الأسهم الرخيصة والقيادية على حد سواء، وتركزت على بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعات متباينة في الفترة السابقة، مما أدى إلى تراجع السوق خلال الأسبوع الماضي. من جهة خرى، حقق نشاط التداول ارتفاعا في القيمة المتداولة لتبلغ نسبة النمو 13.56 في المئة ، وذلك على الرغم من خسائر مؤشرات السوق الثلاثة.

الجدير بالذكر، أنه بعد انتهاء فترة إعلانات النتائج المالية للربع الثالث من العام 2013، والتي تعتبر جيدة إلى حد ما، لم تر قفزات سعرية للأسهم كردة فعل إيجابية للسوق، وهو ما يعكس ضعف المحفزات الاقتصادية والسياسية، ورغبة المحافظ والصناديق الاستثمارية للمحافظة على المستويات السعرية الحالية للأسهم حتى بداية 2014، لاسيما وأن جزءا من تلك المحافظ يستثمر في الأسواق الخليجية في المنطقة بحثا عن فرص استثمارية مجدية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشرات الثلاثة لينهوا تداولاتهم في المنطقة الحمراء خلال معظم جلسات الأسبوع الماضي.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 32.14 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.18 في المئة ، ووصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.99 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,841.40 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.79 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.80 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 456 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,069.54 نقطة، بانخفاض نسبته 1.22 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 41.95 في المئة ليصل إلى 33.79 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 20.12 في المئة ، ليبلغ 292.78 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

واشار التقرير سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما كان الارتفاع من نصيب مؤشري كلا من قطاع التكنولوجيا الذي نما بنسبة 1.88 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1,064.68 نقطة، تبعه قطاع الرعاية الصحية الذي نما بنسبة 0.45 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1,014.72 نقطة. من جهة أخرى، جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 1,150.77 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 3.10 في المئة ، تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.93 في المئة بعد أن أغلق عند 1,148.73 نقطة، في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 1.54 في المئة عند مستوى 1,236.24 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع البنوك الذي أغلق مؤشره عند 1,097.66 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.11 في المئة .

تداولات القطاعات

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 505.82 مليون سهم شكلت 43.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 360.00 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.74 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.73 في المئة بعد أن وصل إلى 172.49مليون سهم.

قطاع الخدمات المالية في المرتبة الأولى

شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 46.36 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 62.66 مليون د.ك.. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.16 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 27.26 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 21.99 مليون د.ك. شكلت 16.27 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

الفوزان: خطوة تقنية جديدة للتحويلات النقدية ضمن بطاقة الأسرة

«بيتك» يطلق خدمة «حوِّل مع ويف» للمرة الأولى في الكويت والمنطقة

محمد الفوزان

أعلن «بيت التمويل الكويتي» بيتك» المؤسسة الإسلامية الرائدة عالميا، عن طرحه لخدمة «حول مع ويف» الأولى من نوعها في الكويت والمنطقة لمستخدمي أجهزة الهاتف الذكية بنظامي اندرويد، و آي أو أس، وتمنح الخدمة الجديدة مستخدمي بطاقات الأسرة مسبقة الدفع إمكانية القيام بعمليات التحويلات النقدية عن طريق أجهزة الهاتف الذكية بشكل آمن وسهل وعلى الفور بطريقة تكنولوجية مبتكرة.

وقال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في «بيتك» محمد الفوزان، إن إقدام «بيتك» على هذه الخطوة دليل على احتفاظه بالزخم في تقديم الخدمات النقنية واستثمار التكنولوجيا بابتكارات تصب في مصلحة العميل وتلبي متطلباته العصرية وتواكب احتياجاته المتسارعة، مضيفا بأن الخدمة خطوة ايجابية وابتكارية في تتوافق مع أعلى مستويات الأمان ومعايير الدقة والنوعية التي يجعلها «بيتك» دائما من أولوياته.

وأوضح الفوزان ان مستخدمي مجموعة الأسرة يمتلكون بطاقة الأسرة الرئيسية و6 بطاقات ثانوية، حيث تتيح هذه الخدمة إمكانية تحويل الأموال من البطاقة الرئيسية إلى أي من البطاقات الثانوية الأخرى من دون شرط فتح حساب في «بيتك»، وعملية التحويل سهلة جدا حيث لا يتطلب الأمر سوى دخول مستخدم مجموعة الأسرة مسبقة الدفع إلى تطبيق الاون لاين على أجهزة الهاتف الذكية والقيام باختيار حول مع ويف "Wave and Transfer" من بين الخيارات الموجودة في القائمة، ويقوم مستخدم الجهاز الثاني بالضغط على خيار «ويف» Wave في الصفحة الرئيسية، وبعد ذلك تكون عملية التلويح بين الجهازين بنفس الوقت بمسافة اقصاها 5 امتار، وذلك ليتمكن الجهازين من التعرف على بعض، ويقوم حامل بطاقة الأسرة الرئيسية بتسجيل وتعيين الجهاز الثاني لحساب البطاقة الثانوية التابعة له لأول مرة فقط ، ومن ثم تتم عملية التحويل بكل مرونه وسهولة في المرات التالية. من جانبه، أوضح مدير فيزا في الكويت والبحرين مجيد حجير ان الشركة تفخر بشراكتها مع «بيتك» لتضمن لمستخدمي بطاقة الاسرة مسبقة الدفع الاستفادة من القيمة المضافة على البطاقات، مبينا ان الخدمة المبتكرة ستكون بداية لباقة خدمات متنوعة،ستكون محط اهتمام العميل وتعمل على تلبية احتياجاته.

بعد أن خاصمت الأرباح خمس سنوات

مجموعة عارف: 26 مليون دينار الأرباح الصافية عن عام 2012

■ العدساني: طفرة في حقوق المساهمين وزيادة بالأصول وخطة للتعامل مع الأسواق العالمية

حققت مجموعة عارف الاستثمارية 26 مليون دينار ارباحا صافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وذلك للمرة الأولى منذ خمس سنوات،مما يعد نجاحا كبيرا لخطة الهيكلة والتغير الاستراتيجي التي وضعها بيت التمويل الكويتي «بيتك» المالك الرئيسي للشركة والتي استهدفت اطفاء خسائر الشركة من جانب،والحفاظ على قيمة الاصول النوعية الجيدة مع التحول بها إلى الربحية بعد هيكلة الانشطة والاستثمارات بما يتناسب مع مسار عمل الشركة.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة عارف الاستثمارية محمد خليفة العدساني في تصريح صحافي بأنه علاوة على الارباح الجيدة التي حققتها الشركة، فقد زادت حقوق المساهمين بنسبة 231 في المئة من 19 مليون دينار إلى 63 مليون دينار، فيما ارتفع إجمالي الأصول من 368 مليون دينار إلى 506 ملايين دينار أي بنسبة 37.5 في المئة . وشدد العدساني على أن الأرباح نتاج للتعاون المثمر والدعم الكامل والمستمر من بيت التمويل الكويتي «بيتك» المالك الرئيسي وتضافر جهود مجلس إدارة مجموعة عارف الاستثمارية في رسم السياسات العامة والإستراتيجية، وقد اكتملت هذه المنظومة بالجهود الحثيثة والدؤوبة التي قامت بها الإدارة التنفيذية في سبيل ترجمة هذه السياسات والاستراتيجيات وتحويلها إلى واقع ملموس وتجاوز العراقيل التي صادفت المجموعة حتى تحقق الهدف بجني تلك الأرباح التي لم تتحقق منذ عام 2008. واضاف بان الارباح تعطي مؤشرا إيجابيا بان مجموعة عارف الاستثمارية تسير في الطريق الصحيح نحو التعافي وتحقيق طموحات مساهميها،بعد اتمام خطة عمل دقيقه وناجحة والتاهب للتعامل مع المعطيات التي طرأت علي المنظومة الاستثمارية بتغير المناخين السياسي والاقتصادي العالمي.

وقال العدساني بان المجموعة قد انتهت من إجراءات دمج بنك إيلاف في البحرين مع بنكين آخرين وتعد هذه الخطوة أحد الأجزاء الرئيسية في خطة عمل إعادة هيكلة الأصول وذلك لتكوين كيان أكبر براس مال يُعادل 350 مليون دولار أمريكي وأصول حالية تفوق الـ 400 مليون دولار أمريكي،مشيرا الى ان عملية الدمج التي تمت هي الاولى من نوعها في مملكة البحرين.

واكد العدساني على حرص الادارة التنفيذية للشركة على الاستمرار فى العمل لمصلحة المساهمين والمضى قدما نحو مزيد من النجاح والتطوير لاعمال الشركة وفق الخطط والاستراتيجيات الموضوعة بما يحقق مزيدا من النمو خلال المرحلة المقبلة.

«برقان» يعلن الفائز الأول في سحب حساب «الثريا» بالأفنيوز

«حملة برقان»

يقيم بنك برقان في تمام الساعة السابعة و النصف من مساء يوم الخميس الموافق 28 نوفمبر في الجراند أفنيوز احتفالا ضخما للإعلان عن الفائز في السحب الأول لحساب الثريا والذي سيفوز بسيارة Audi R8 ويتخلل الاحتفال عروض ترفيهية فريدة اخرى لرواد المجمع، بالاضافة إلى مفاجآت لمرتادي الأفنيوز وسحوبات قيمه خلال الاحتفال.

جدير بالذكر أن حساب راتب «الثريا» من بنك برقان هو الراتب الوحيد في الكويت الذي يمنح عملائه بفرص مستمره للفوز بسيارة الأحلام Audi R8.

البنك الدولي يرفع مساعداته للفلبين إلى نحو مليار دولار

مانيلا – «رويترز»: قال البنك الدولي انه رفع حزمة المساعدات المالية الى نحو مليار دولار للمساهمة في جهود الاغاثة وإعادة البناء في المناطق التي دمرها الاعصار بوسط الفلبين مع استمرار تصاعد عدد القتلى وآثار الدمار بعد أكثر من أسبوعين على الكارثة.

واضاف البنك انه عرض تقديم 480 مليون دولار زيادة على قرض عاجل بقيمة 500 مليون دولار تعهد بتقديمه في وقت سابق للفلبين على ان تستخدم المبالغ الإضافية في إعادة بناء المجتمعات والبنية التحتية الحيوية مثل المياه والطرق في المناطق الريفية والمدارس والوحدات العلاجية.

وبدأت الحكومة في وضع خطة لإعادة إعمار ما دمره الاعصار تحتاج الى دعم الكونجرس والقطاع الخاص والمانحين في حملة ستحدد على الأرجح صورة الفترة الرئاسية للرئيس بنينو أكينو الذي يواجه أصعب مهمة لإعادة البناء في المنطقة منذ أمواج المد العاتية «تسونامي» التي شهدتها آسيا عام 2004.

وقالت الوكالة الوطنية لمواجهة الكوارث ان عدد قتلى الاعصار هايان ارتفع من 5209 الى 5235 ومازال أكثر من 1600 شخص في عداد المفقودين مع تشريد أكثر من أربعة ملايين آخرين.